Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 8, June. 2017

Published on Web 01/6/2017

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الثاني ـ العدد الثامن، يونيو 2017م

ياء المتكلِّم في الدرس النحوي

د. مصطفى سالم المازق*

مقدمة البحث:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: فعلى الرغم من أن ياء المتكلّم لا تخلو منها معظم كتب النحو، غير أني لم أجد حتى الآن دراسة مستقلة، أو تحديداً دقيقاً لمعناها – وفقا لما تيسر لي– وإنما جاءت متفرقة حتى في الكتاب الواحد، فتارة تُدرس بعضها مع الضمائر، وأخرى مع المنصوبات، وأخرى مع المجرورات، وأخرى مع المبنيات إلخ؛ لذا فإنني سأتناول هذا الموضوع بمناقشة نحوية في مطالب متتابعة، آخذا بعضها ببعض، وفضلا عن ذلك؛ فإن المشكلة (نقطة البحث) هي الغموض الذي أحاط بالموضوع، ولأنّ كلام النحاة متداخل يعوزه التنظيم؛ وعليه فهذه الدراسة ليس الغرض منها الحذف أو الزيادة، إنما الجمع والتنسيق والتيسير في عرض المادة ومناقشتها وتقديمها للقارئ، وقد اهتم هذا العمل بتتبع الأحكام النحوية التي أطلقها النحاة والقرّاء في أثناء معالجتهم لأحكام ياء المتكلم من تجويز ومنع والاختلاف بينهم ونحو ذلك. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها داعمة للقواعد النحوية، إذ أن (ياء المتكلم) لا مَعنى لغوي لها إلا بعلم النحو، إذ هو الذي يبين معناها، وهو المستخرج لأغراضها، والنحو معيار ومقياسه الكلام الذي يبيّن نقصانه ورجحانه وصحيحه وسقيمه، وهو لا ينفد معدنه ولا منتهى لغايته.

وقد احتوى هذا البحث على تمهيد، وفيه: مفهوم اصطلاح الضمير، وتعريف يا المتكلم، وفي اصطلاح ياء المتكلم، وأربعة مطالب، الأول: النحويون وقواعدهم لياء المتكلم، والثاني: إعراب ياء المتكلم وأحكام أخرى، والثالث: حذف ياء المتكلم، ثم

* قسم اللغة العربية – كلية التربية – جامعة مصراتة.

جاءت الخاتمة مشتملة على أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وفي نهاية البحث تم إدراج المصادر.

التمهيد:

مفهوم اصطلاح الضمير: قبل الحديث عن (ياء المتكلم) لا بد من التعريج على مفهوم الضمير للترابط الوثيق بينهما؛ لأن (ياء المتكلم) نوع من أنواع الضمير؛ وقد تفرقت كلمة النحاة واختلفت تعريفاتهم لمصطلح الضمير، وبعضهم لم يعرّفه كأبي حيّان؛ بل اكتفى بقوله: "لا يحتاج إلى حدّ، ولا رسم، لأنّه محصور"[1]، وكذلك السيوطي لم يحده في (الهمع) بل اكتفى بقوله: "لكونه ألفاظا محصورة بالعدِّ استغنينا عَن حَده"[2]، بينما عرَّفه ومثَّل له ابن هشام في شرح القطر: "عبارة عمَّا دلَّ على متكلّم، كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو؟"[3] وعرّفه أبو الحسن اليمني بقوله: "كلّ اسم دلّ باختلاف صيغه على اختلاف معانيه، مثل: أنا، وأنت، وهو، ونفعك، ونفعكما، ونفعكنّ؟"[4] وعرفه كثير من النحاة؛ فنراهم يقولون: حد المضمر: ما دلَّ على مُسَمَّاهُ بقرينةِ التكلّمِ أو الخطاب أو الغيبة[5] والضمير: ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب[6] وما لا يبدأ به، ولا يقع بعد (إلا) في حالة الاختيار[7] ويضبط بأنه: ما دَلَّ على مُسَمَّاهُ بقَيْد التكَلُّم، أَوْ الخطاب، أَوْ الغيبة[8]. وجاء في: (فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية) "الضَّمِيرُ: هذا اسمه عند البصريين، وعند الكوفيين الكناية والمكنية، لأنه يكنى به عن الاسم الظاهر، والضمير (فعيل) بمعنى (اسم المفعول) أي المضمر، والأصل فيه أنه مأخوذ من الاستتار والخفاء، إذا أضمرت الشيء، أي: أخفيته وسترته عن غيره، فحينئذٍ الأصل في إطلاق الضمير على الضمير المستتر، أما البارز فالأصل فيه أنه ليس بمستتر؛ لأن الضمير معناه الخفاء والاستتار؛ فالتاء، وأنا، وهو، ضمائر ليست مستترة ولا مخفية، فحينئذٍ يكون إطلاق لفظ الضمير على البارز من باب التوسع، فيسمى ضميرا توسعا؛ لأنه ليس فيه خفاء، فإطلاقه على المستتر حقيقي،

وعلى البارز من باب التوسع فيكون مجازاً"[9]. ويمكن القول إن تعريف الضمير اصطلاحا بأنه: كلّ اسم دلّ على معناه مضافًا مع غيره، ألا ترى أنَّ زيدًا يقول: كتابي، لتدلّ الياء المبنية عليه، لقيامها مقام اسمه. وخلاصة القول: اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضمير، فقد وضعوا له تعاريف تدل على مدى فهم النحوي له ودرجة شموله وإدراكه لجزئياته. ولقد ذكرتُ كل هذه النصوص– على اختلاف مصادرها وأزمنة صدورها– للتأكيد على مدى صعوبة الحسم في مشكل تعريف (الضمير).

تعريف ياء المتكلم: كما أنهم اختلفوا في تعريف الضمير؛ فإنهم لم يضعوا لمصطلح (ياء المتكلم) تعريفاً موحدا، ولم يرسموا له حدّاً واضحا، وقد اجتهد كل منهم لوضع تعريف له، فهل تقوى هذه التعريفات على الثبات أمام النظر العلمي بما أورده في النقاط الآتية؟ أو أنه لا يثبت، لنقل: ياء المتكلم في كتب التراث اللغوي، هي: ضمير "يكنى بها عن المُتكلِّم"[10] والمتكلِّم الذي عناه هو متكلِّم العربية، إذا هي كناية عن متحدث العربية، وهي ضمير يمكن أن يتصل بالاسم والفعل والحرف[11] وقيل: ضمير لا يبدأ به الكلام ولا يقع بعد (إلا).[12] وأشار ابن يعيش إلى أن ياء المتكلم: "لا معنَى لها، ولا تقوم بنفسها إلَّا أن تكون في الاسم المضاف إليها"[13] . وياء المتكلم في اصطلاح القراء هي: الياء الزائدة الدالة على المتكلم؛ فخرج بقولهم: (الزائدة) الياء الأصلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُون﴾ [الأنبياء،:109] وخرج بقولهم: (الدالة على المتكلم) الياء في جمع المذكر السالم، نحو قوله تعالى: ﴿ذلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرام﴾ [البقرة، 196] وخرج أيضا الياء في نحو قوله تعالى:﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً﴾ [مريم،26] وذلك لدلالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم، وعلامتها: إمكان حذفها وأن يحل محلها الكاف والهاء، فتقول في عِلْمِي: علم، وعلمك، وعلمه[14] ويمكن القول: إن تعدد مفهوم (ياء المتكلم) هو تعدد اتساع معنى، ولا تناقض فيه، ويجتمع أكثرها حول كونها ضميرا للمتكلم، ولا يمكن لها أن تستقل

بنفسها، ولقد بُذلتْ مجهودات في تعريف ياء المتكلم ترمي إما إلى شرح المفهوم أو تبيان الوظيفة، وقد تدرجت تلك المحاولات كلها على سلم الترقي الزمني.

في اصطلاح ياء المتكلم: قد يكون تحديد الاصطلاح أحد الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة فيه، فما زال النحاة مختلفين في تسميته: هل هو ياء المتكلم، أم ياء الملكية؛ أم ياء الإضافة، أم ياء النفس؟ وقد يكون اصطلاح ياء المتكلم هو الأكثر صحّةً، أو الأكثر استعمالا؛ فلم يصطلح النحاة على مصطلح واحد لياء المتكلم؛ فتارة عبروا عنها بياء المتكلم، وأخرى عبروا عنها بياء الملكية، وأخرى بياء الإضافة، وأخرى بياء النفس، ومنهم من لم يكتف بواحد، مثلا ذكرها ابن يعيش في: (شرح المفصل) تارة عبر عنها بياء النفس، وأخرى بياء المتكلم، وأخرى بياء الإضافة؛ ففي الموضع الأول: "متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس"[15] والموضع الثاني: بياء المتكلم "اعلم أن ياء المتكلم حكمُها أن يُكسَر ما قبلها"[16]والموضع الثالث بياء الإضافة: "وإنّما خالفناه في الصحيح خَوْفًا على لفظةِ ياء الإضافة وانقلابِها"[17]. وقد عبر عنها بعض النحاة باصطلاح (ياء الإضافة)، من ذلك ما قاله الرماني عند حديثه عن الياءات: "الإضافة تكون في الاسم والفعل، نحو: ضاربي في الاسم، وضربني في الفعل، ولابد قبلها من النون، لئلا يقع الكسر في الفعل؛ فأما الاسم فلا يحتاج إلى النون معها فيه لأنه يدخله الجر"[18]. وإذا وسمناه بياء الإضافة؛ فهو مشترك مع ياء النسبة، وقد أطلق سيبويه على النسبة: (باب الإضافة)، وذلك في قوله: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة"[19]، وأشار صاحب النشر في القراءات العشر إلى هذه النقطة: وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم ...وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوزاً[20]. ومنهم من عبر عنها بياء الملكية، نحو: كتابي؛ فهذه الياء عبر عنها بعضهم بياء الملكية، والملكية تارة لا تكون على الحقيقة، قال تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة، 20] (حسابيه) مرفوع وعلامة الرفع الضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، و(الياء) مضاف إليه، و(الهاء)

للسكت لا محلّ لها[21]، ونسبة الحساب إلى نفسه بضمير الملكية (حسابي) يعني أنه تفكر في أعماله فأدرك أن رصيده في السالب!! كما أن استعمال (جنازة) مقترنة بالياء تجعل من هذا الاسم استعارة فقط: قال: **فيا إخوتي مهما شهدتم جنازتي** ... [22]

ومثله قول المتكلم: إلهي، وربي، ووالدي، وتتكرر هذه الياء (ياء الملكية) عند المتكلمين تجوزا. ومعنى النسبة أحد معاني (الياء). كما في كتابي[23]. وعبر عنها صاحب الألفية بـ (ياء النفس) قال: وَقَبْلَ يَا الْنَّفْس مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ....[24]

وعند حديث شارح الآجرومية عن نون الوقاية ذكر اصطلاح ياء النفس وفسره بياء المتكلم؛ فقال: "لأن الفعل ممنوع من الكسر، فإذا اتصلت به ياء النفس وهي ياء المتكلم"[25]. وعلى هذا فكأن ياء النفس ليست مشهورة، وهذا الذي لاحظه صاحب النحو الوافي؛ فقال: "وتسمى – أحياناً– (ياء النفس)"[26] وقد أضاف اليمني في: شمس العلوم ودواء كلام العرب "وتكون للمتكلم. وتسمى ياء النَّفْس"[27] يبقى مشكل تسمية (ياء المتكلم) مطروحا؛ لأن التصحيح غير ممكن، واجتماع النحاة على مسمى واحد غير ممكن لاختلاف المدارس والأزمنة والبيئات. ويمكن القول: اخترت استعمال (ياء المتكلم) لأنني وجدته أكثر تواترا من غيره، والمعنى واحد وإن اختلفت الألفاظ، وقالوا: لا مشاحة في الاصطلاح[28]، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول لأنه الأشهر، فاختلاف الأسماء لا يُغيِّرُ مِن حقيقة المسميات، وإن كان الأفضل تجنُّب الألفاظ المثيرة للإبهام والإيهام. نفهم من هذا أن لهذا الاصطلاح أربعة مسميات، ياء المتكلم، وهو أشهرها، وياء الملكية، وياء الإضافة، ويقصد بها المضاف لياء المتكلم، وياء النفس.

المطلب الأول: النحويون وقواعدهم لياء المتكلم:

حركة وسكون ياء المتكلم: يجوز بناء الياء على السكون ويجوز فتحها[29]، نحو قول المتكلم: ثوبي أو ثوبيَ وكتابي أو كتابيَ، قال أهل اللغة: "إن شئت فتحتها وإن

شئت سكنت"[30]،والمسألة ليس كما ذُكر، بل أوسع من كونها فتح ياء المتكلم وعدم فتحها ولا تتعلق فقط بـ (ثوبي أو ثوبيَ) بل هناك مواطن وجوب وجواز الفتح أو السكون إلخ، وفي القرآن حسب النقل–كما سيأتي– وهناك بعض العلماء من فصل هذا الأمر؛ فإن جاءت بعد الألف فُتحت على الأصح، نحو: (عصايَ) و(رحايَ)، وكذلك إن جاءت بعد ياء الجمع على الأفصح، نحو: مسلميَّ، ويكنى بها عن المتكلم المنصوب إلا أنه لا بد من أن تزاد قبلها نون وقاية للفعل ليسلم من الجر، نحو: ضربنيَ. وفي المجرور، مثل: منِّيَ وعنِّيَ ولدنيَ وقطنيَ، والقاعدة النحوية التي فيها ياء المتكلم يجوز فيها الفتح والسكون (كتابي وكتابيَه) من سكّن الياء يقول (كتابي) ومن فتح الياء يقول (كتابيَه)، جاء في: شرح التصريح على التوضيح في النحو: "يجوز فتح الياء وإسكانها، واختلف في أيهما أصل، فقيل: الفتح، وقيل: الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني والياء مبنية، والفتح أصل ثان؛ لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد، وعلى القولين الإسكان أكثر"[31] ، وفي هذا المعنى جاء في: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: "الأصل في ياء المتكلم قيل السكون, وقيل الفتح، وجمع بأن السكون أصل أوّل إذ هو الأصل في كل مبني والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما وضع على حرف واحد"[32]. ويلاحظ أنهم كلهم عبروا بلفظ (قيل) وهو ما يدل على التقليل. وتارة أخرى لنا بناؤها على الفتح أو بناؤها على السكون–يجوز الوجهان– فمتى تفتح ومتى تسكن؟ تفتح في أربعة مواضع: مع المنقوص، نحو: (راميَ) والمقصور نحو: عصايَ، والمثنى، نحو: جاء غلامايَ – رفعا– ورأيت غلاميّ –نصبا– ومررت بغلاميَ – جرا– وجمع المذكر السالم نحو: زيديَّ رفعا ونصبا وجرا، وأشار ابن مالك إلى هذا قائلا:

آخِرَ مَا أضِيْفَ لِلْيَا اكْسِرْ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامِ وَقَذَا
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي جَمِيْعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي[33]

وأما الخيار بين الفتح والسكون؛ فما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح

والتسكين فتقول: غلاميَ وغلامي[34] ، قال النوري: "والفتح والإسكان لغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب، والإسكان أكثر؛ لأن أكثر المتفق عليه ساكن"[35] جاء في: حجة القراءات: "في ياء الإضافة أربع لغات: فتح الياء على أصل الكلمة، وإسكانها تخفيفا، وإثبات الهاء بعد الياء، والحذف، تقول: هذا غلاميَ قد جاء، وغلامي وغلاميه وغلامِ"[36]. "فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته بحسب عمل الحرف، نحو: (نفسي، وذكري، وفطرني، وليجزني، وإني، ولي)"[37]. ولقد أفاض علماء القراءات في الحديث عن حركة ياء المتكلم، ومن ثم فإنني سأعتمد عليهم، لأننا بحاجة إلى أقوالهم، وحسبي أن أشير إلى ما يمكن به أن نعتقد أنه موف للغرض، وبه نقف على مواضع حركة ياء المتكلم في القرآن وفي غيره، ويمكن أن أذكر شيئا مما ذكره القراء في يَاء المتكلم، من حيث بناؤها على السكون أم على الفتح، فقد جاء في: (النشر في القراءات العشر): وهي (ياء المتكلم) على ثلاثةِ أَضرُبٍ: مَا أَجمعُوا (يقصد القراء)على إِسكانهِ[38] وَهو الأَكثرُ لمجيئِهِ على الأصلِ، نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: 30] وجملتُهُ (566) ياءً، ومَا أجمعوا على فتحهِ، وذلك لمُوجب إمَا أنْ يكون بعدها ساكن لام تعريف، أو شبههُ، وجملتُه(11) كلمةً: ﴿نِعمَتِيَ﴾[البقرة: 40] حُرِّكتْ بالفتحِ حملًا على النَّظيرِ فرارًا منَ الحذْفِ، أو قبلهَا ساكنٌ ألفٌ أو ياءٌ؛ فالذِي بعد ألفٍ (6) كلماتٍ في (8) مَواضِعَ: ﴿هُدَايَ﴾ في الموْضعيْن [البقرة: 38؛ وطه: 123]﴿وَإِيَّايَ﴾[البقرة: 40] ﴿فَإِيَّايَ﴾[النحل: 51]، و﴿رُؤْيَايَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ[يوسف: 43 و100] و﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف، 23] ﴿وَعَصَايَ﴾[طه، 18] والذي بعد الياءِ (9) كلماتٍ وقعتْ في (72) موضعًا وهي: ﴿إِلَيَّ﴾ [آل عمران،55] و﴿عَلَيَّ﴾ [النساء: 72؛ وقد وردت في القرآن لفظ (عليّ) (16) مرة] و﴿يَدَيَّ﴾ [آل عمران: 50؛ وقد وردت (10) مرات] و﴿لَدَيَّ ﴾ [النمل: 10،(4) مرات] و﴿بَنِيّ﴾[البقرة: 132، وقد وردت (3) مرات] و﴿يَابنِي﴾ [هود: 42، وقد وردت (6) مرات] و﴿ابْنَتَيَّ﴾[القصص: 27] و﴿وَالِدَيَّ﴾[النمل: 19؛ والأحقاف: 15] و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[إبراهيم: 22] أمَا ما اخْتَلَفُوا فِي إِسْكَانِهِ وَفَتْحِهِ في القرآن فمجموعه (212) ياءً، منها الياء التي بعدها همزة مفتوحة، من ذلك: ﴿قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:

[35]ومنها الياء التي بعدها همزة مكسورة:﴿منيِ إلا﴾ [البقرة، 249] ومنها الياء التي بعدها همزة مضمومة ﴿وإنيِ أُعيذها﴾[آل عمران: 36] ومنها الياء التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف نحو: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة، 124] ومنها الياء التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام نحو:﴿إنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾[الأعراف،144] والتي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم(39) نحو: ﴿بيتي للطائفين﴾ [البقرة: 125، والحج: 26]. هذا يبيِّن أن المسألة ليست كما ذكر بعض اللغويين، بل أوسع من كونها فتح ياء المتكلم وعدم فتحها ولا تتعلق فقط بـ (ثوبي أو ثوبيَ) بل هناك مواطن في القرآن (والقياس عليها في غير القرآن) يجب فيها الفتح والسكون وجواز الفتح أو السكون، حسب ما نقل إلينا عن طريق الرواية– كما سبق الإشارة إليه–.

حركة ما قبل ياء المتكلم للاسم الصحيح(40): قد أشار بعض النحاة إلى حركة ما قبل ياء المتكلم، هل هذه الحركة حركة إعراب، أم حركة بناء، أم ليست بإعراب ولا بناء؟! اختلفوا في هذه الكسرة، فذهب قوم إلى أنها حركةُ بناء، وليست إعرابًا؛ لأنها لم تحدُث بعامل، وإنّما حدوثُها عن علةٍ، وهو وقوعُ ياء المتكلم بعدها، ولذلك لا تختلِف باختلافِ العوامل، ألا تراك تقول: (جاء غلامِي)، و(رأيت غلامِي) و(مررت بغلامِي)، فتختلف العواملُ في أوّله، ولا تختلف حركةُ حرفِ الإعراب، بل يلزم الكسرَ البتّةَ مع إمكانِ تحرُكه، إلّا أن هذه الكسرة، وإن كانت بناءً، فهي عارضةٌ في الاسم، لوقوع الياء بعدها ... وقد ذهب قومٌ إلى أن هذه الحركة لها حكمٌ بين حكميْن، وليست إعرابًا ولا بناءً، أما كونُها غيرَ إعراب، فلأنّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، فدلّ على أنها غيرُ إعراب، وأما كونُها غيرَ بناء؛ فلأن الكلمة لم يُوجَدْ فيها شيءٌ من أسبابِ البناء. فلما لم يُوجَد فيها شيءٌ من ذلك، دل على أنها معربة متمكِّنةٌ، إذ لم يعرِض فيها ما يُخْرِجها عن التمكن، ألا ترى أنه لا فَرْقَ بين قولك: (غلامِي)، وقولك: (غلامُكَ)

و(غلامُهُ) في التمكن، واستحقاقِ الإعراب؛ فكما أن (غلامه) و(غلامك) معربان، فكذلك (غلامي) معربٌ. وقد أصدر ابن يعيش حكمه بقوله: "الأولُ أقيسُ"[41].

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنيّ، إذ لا علَّة فيه توجب البناء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحَّة حرف إعرابه، وسمَّوْه: (خصيّاً) والذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنَّه معرب عند قوم، مبنيٌّ عند آخرين، وسنبين ذلك على أنَّ تسميتهم إيَّاه (خصيّاً) خطأ؛ لأن الخصيَّ ذكر حقيقة، وأحكام الذكور ثابتة له، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسمُّوه: (خنثى مشكلاً)[42]. "وذهب قوم إلى أن الإضافة لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيا، وليس بشيء"[43]. ومن الأدلة على وجوب كسر ما قبل ياء المتكلم قول سيبويه: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: (ما أنتَ كِي)، و(كَي) خطأ من قِبَل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"[44]. وعلى هذا إذا اضطر شاعر، فأدخل ضمير الكاف –مثلا– على ياء المتكلم لا بد أن يجريها على ما يقتضيه القياس، فكسر الكاف واجب لمناسبة الياء، وليس له أن يتحرر من قيود العربية فيفتح الكاف قبل ياء المتكلم بحجة الاضطرار، إذ لو فعل ذلك ما وجد وجها صحيحا يحمل عليه هذه الضرورة. وقد أشار (العثيمين) صاحب شرح الآجرّمية، إلى وجوب كسر ما قبل ياء المتكلم، ولكنه لم يفصل وترك الأمر مجملا، مما أدى إلى بتر في القاعدة النحوية، "(قام غلامِي، ويقوم غلامِي) ويعني به المضاف إلى ياء المتكلم، لا بد أن يكون ما قبل ياء المتكلم مكسورا؛ لأن ياء المتكلم لا يناسبها إلا الكسرة"[45] وهذه الأحكام مبثوثة في كتب النحو، والملاحظ لم يعينوا أسماء النحاة وإنما اكتفوا بالإشارة إليهم بقولهم (قال قوم) وكأن هذه الأحكام دوَّنها مجهول، وقد نسبتُ هذه الأقوال (أحكام المضاف إلى ياء المتكلم) إلى أصحابها، وهي أربعة أقوال: قول عامة النحاة: معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة[46]، والقول الثاني: قول ابن مالك في: (تسهيل الفوائد) أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة[47]، والقول الثالث للجرجاني: أنه مبني[48] وابن الخباز[49]

وقال ابن الخشاب –أيضا– في المرتجل: "والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض"[50]. والقول الرابع قول ابن جني في (الخصائص): أنه لا معرب ولا مبني[51].

حركة آخر المقصور والمنقوص والمثنى وجمع المذكر المضاف إلي ياء المتكلم:

القاعدة النحوية العامة أنه يجب كسر آخر الاسم الصحيح أو شبيهه، المضاف إلى ياء المتكلم وذلك لمناسبة الياء، كغلامِ، تقول: جاء غلامِي، ودلْو، تقول: دلوِي، ويستثنى من هذا أربعة أشياء، وهي: المقصور كدنيا، تقول: دنياي، وفي الحديث: "وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي"[52] وكمصطفى تقول: مصطفاي[53]، وفتى تقول: فتاي، والمنقوص مثل: رامي تقول: راميّ، وقاضي تقول: قاضيّ، والمثنى كوالدينِ تقول: والديّ، قال: ﴿ربِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾[نوح، 28]. عند العامة:[54] فتح الدال على أنه تثنية والد؛ يريد: أبويه[55]. وجمع المذكر السالم كزيدينَ ومسلمينَ، تقول: زيدَيّ ومسلميّ؛ فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، وذلك لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم، والألف والحرف المدغم لا يقبلان التحريك[56]، وتدغم ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقاضي، ورأيت ابني وزيدي، وتقلب واو الجمع ياء، ثم تدغم، كقوله: **أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً** ... (بنيّ) جمع ابن، والأصل بنون لي، وهو مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم[57].

إبدال ياء المتكلم ألفا: المعروض في كتب النحو أن إبدال ياء المتكلم ألفا لغة فاشية في النداء لكثرة النداء؛ لأنهم يستثقلون الياء وقبلها كسرة, فيبدلون من الكسرة فتحة والياء متحركة, فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها, فيقولون: يا غلاما، في: يا غلامي، فإذا وقفوا قالوا: يا غلاماه، فألحقوه هاء السكت، ولقد عرض النحاة هذه الفقرة بعدّة صور؛ فسيبويه تحدث عنها في: (باب نداء المضاف إلى ياء المتكلم) فبدأه بقوله:

"اعلم أنّ ياء الإضافة ... قد تبدل مكان الياء الألف لأنّه أخف، وذلك قولك: (يا ربّا تجاوز عنّا)، و(يا غلاما لا تفعل) فإذا وقفت قلت: (يا غلاماه)"[58]، وابن السراج تحدث عنها بعنوان: (شرح الاسم المنادى الثاني وهو المضاف) وعلل إبدال ياء المتكلم ألفا لخفة الألف "قد يبدلون مكان الياء الألف؛ لأنها أخف عليهم، نحو: (يا ربّا تجاوز عنّا) و(يا غلاما لا تفعل) فإذا وقفت قلت: (يا غلاماه), وعلى هذا يجوز: (يا أَباه ويا أُماه)" [59]. أما ابن يعيش فذكر في إبدالها ألفا عند حديثه عن اللغات (اللهجات) فيها: اللغة الرابعة أن تبْدِل من الياء ألفًا، لأنها أخفُّ، وذلك أنهم استثقلوا الياءَ وقبلها كسرةٌ فيما كثُر استعمالُه، وهو النداءُ، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، وكانت الياء متحرِّكةً، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: (يا غلاما) و(يا زيدا) في (يا غلامِي) و(يا زيدِي)؛ وإذا وقفوا ألحقوه الهاءَ للسَّكْت، فقالوا: (يا غلاماه) و(يا زيداهْ) لخَفاء الألف، ومن يقول: (يا غلاماهُ) و(يا زيداهُ) قليل؛ لأن الألف بدلٌ من الياء، وليس الاختيار (يا غلامِيَ) حتى تُبْدَل منها الألفُ[60]. وقد وقف (الغلاييني) عند المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتبع بعض القدماء في أن الأكثر حذف ياء المتكلم، وجواز إثباتها ساكنة، واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا﴾[الزمر،56] فقال: يجوزُ قلبُ الكسرةِ فتحةً والياء ألفا[61]كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا﴾. وصاحب (النحو الوافي) كان حديثه في المسألة رقم:(131) بعنوان: (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم) وقد كان بلا شواهد "بقاؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها (الحديث عن ياء المتكلم) ثم قلبها ألفا؛ نحو: (يا فرحا بإنجاز ما فرض الله) و(يا حسرتا على التقصير) والأصل: (يا فرحي) (يا حسرتي) ؛ فصار: (يا فرحي) (يا حسرتي) ثم صار: (يا فرحا) (يا حسرتا)" [62].

نلاحظ أن إبدال الياء ألفا تمتْ دراستها عند النحاة في موضوع المنادى، وقد أجمع كل النحاة على صحة إبدال الياء ألفا، وعلل بعضهم ذلك للخفة ولكثرة الاستعمال، ونجد ابن يعيش في شرح المفصل ذكر أنها من لغة طيء عند حديثه عن لغات

العرب، وكانت أمثلة أغلب النحاة جُملاً لا قرآناً ولا شعراً –إلا قليل منهم– ووجدتُ أنه لا فرق في طريقة عرض الأحكام للنحاة ولم يتعرضوا للخلاف، وكأن الحكم واضحاً في المادة العلمية، ولم تكن مهمتهم إلا التبسيط أو الشرح أو التفسير، غير أني لاحظت من بعضهم أنه قد بدا التكلف واضحاً في إثبات الأحكام والعلة، ولم يعين القائل: "وإنَّما قلبت ألفاً؛ لأنَّ الصَّوت معها أتم، ونداؤه على سبيل المجازِ، كأنَّه قال: (هذا أوانُك فاحضر) ... وقيل: هذه ألف الندبة"[63].

ياء المتكلِّم بين الفتح والكسر: دراسة ومناقشة لآراء القراء والنّحاة في ثلاثة شواهد، شاهد من القرآن, وشاهد من الحديث الشريف، وشاهد من النظم، وهذه الشواهد تشتمل على ياء المتكلِّم بين الفتح والكسر؛ فالشاهد القرآني: قال تعالى: ﴿**مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**﴾[إبراهيم، 22] الأصل فتح ياء المتكلم، وهي القراءة لعامة القراء، وذلك لأن أصله: بمصرخينيّ، سقطت النون للإضافة؛ فاجتمع الساكنان؛ فحركت الثانية بالفتح؛ لأنها ياء المتكلم ردت إلى أصلها، وكسرت في قراءة (حمزة)[64] وذلك أن الساكن إذا حرك حرك بالكسر[65] ، وقد ذكر العلماء آراءهم في هذه المسألة (كسر ياء المتكلم) في هذه الآية: قال الفراء متحدثا عن قراءة حمزة والأعمش: "وقد خفض الياء من قوله (بِمُصْرِخِيّ) وهْمٌ منه، وقلّ من سلم منهم عن خطأ"[66]، وقال أيضا الزجاج: هذه قراءة رديئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف[67] ، وقال قطرب: هذه لغة بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء[68]. وردّ (القشيري) على هذه الأقوال بقوله: والذي يغني عن هذا أن ما يثبت بالتواتر عنه –صلى الله عليه وسلم– فلا يجوز أن يقال فيه هو: خطأ، أو قبيح، أو رديء، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح [69]. وقد رد ابن زنجلة –أيضا– على الذين يقبِّحون قراءة (حمزة)، في: حجة القراءات "وَأما حمزة فليس لاحنا عند الحذاق؛ لأن الياء حركتها حرَكة بناء لا حرَكة إعراب، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كمَا تفتح، قال

(الْجعْفِيّ) سَأَلت أَبَا عَمْرو عن قوله: (بمصرخيّ) فقالَ: إِنَّها بالخفض لحسنة"[70]. وقوله هذا فيه نظر؛ فقد ورد أن أبا عمرو ابن العلاء سئل عن ذلك؛ فقال: "إنه لحسن، تارة إلى فوق، وتارة إلى أسفل، يعني فتح الياء في (مصرخيّ) وكسرها، والذين نقلوا هذه الحكاية يحتجون بها لحمزة، ويذهبون إلى أن أبا عمرو أجاز الكسر لالتقاء الساكنين. وإن صحت الحكاية عنه فما قالها إلا متهزئاً على معنى العكس، كما قال الغنوي: **لا يمنع النّاس منيّ ما أرادت، ولا أعطيهم ما أرادوا، حسن ذا أدبا** أي ليس ذلك بحسن، وهذا كما يقول الرّجل لولده إذا رآه قد فعل فعلاً قبيحاً: ما أحسن هذا! وهو يريد ضدّ الحسن[71] ووجه أبو الفتح لهذه المسألة قائلا: كسر الياء في نحو هذا (إشارة إلى الآية) ضعيف؛ استثقالا للكسرة فيها وهربا إلى الفتحة،... إلا أن للكسرة وجها ما، وذلك أنه قد قرأ حمزة: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ فكسر الياء لالتقاء الساكنين مع أن قبلها كسرة وياء، والفتحة والألف في (عصايِ) أخف من الكسرة والياء في (بمصرخِيِّ)"[72]. ويمكن القول: إن قراءة الكسر صحيحة؛ لأن قياسها في النحو صحيح؛ ولأنها موافقة لصحة السند، وموافقة للرسم العثماني، وموافقة لوجه من أوجه اللغة العربية[73]. إذاً فإن المشكلة هي الغموض الذي أحاط بالمسألة، ولأنّ كلام النحاة متداخل يعوزه التنظيم؛ وبناء على ما سبق؛ فإنهم اضطربوا في قراءة: (بمصرخِيّ) هل حركة ياء المتكلم الكسر أم الفتح؟ أجمعوا أن الأصل الفتح، ولكن بعض القراء قرأها بالكسر، وكان –كما سبق– موقف العلماء من هذه القراءة متفاوت، منهم من لحّن ومنع القراءة، ومنهم من جوزها، وقد رد بعض العلماء على المانعين. أما الشاهد في الحديث الشريف؛ فهو: "**لِكُلِّ نَبِّيٍ حَوَارِيٌّ، وَحَوَارِيِّ الزُّبَيْرُ**" اختلف العلماء في ضبط (وَحَوَارِيٌّ) فرواه أكثر العلماء (وحواريٌّ) –بكسر الياء– ورواه بعضهم بفتح الياء، مثل: (مصرخيَّ) بالفتح، وهو منسوب إلى (حوار) مخفف؛ فأما (حواريّ) مشدد[74]؛ فتقول في إضافته (حواريٌّ) بكسر الياء، جاء في: شرح النووي على مسلم:

"قَالَ الْقَاضِي: اخْتُلِفَ فِي ضَبْطِهِ فَضَبَطَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ بِفَتْحِ الْيَاءِ كَمُصْرِخِيَّ وَضَبَطَهُ أَكْثَرُهُمْ بِكَسْرِهَا"[75]؛ونقل السيوطي النص (وحواريِّ) قال القاضي عياض: اختلف في ضبطه فضبطه جماعة من المحققين بفتح الياء كمصرخيَّ وضبطه أكثرهم بكسرها[76]؛ وجاء في: حاشية السندي على سنن ابن ماجه قولُه: (وَإِنَّ حَوَارِيّ): "أصلهُ بالإضافة إلى ياءِ المتكلم، لكن حذفتِ الياءُ اكتفاءً بالكسرةِ، وقدْ تبدَّل فتحَةً للتَخفيفِ، ويُروَى بالكسرةِ والفتحةِ"[77].وأضاف ذاكرا العلة والوجه: "هَذَا تَخْفِيفٌ لَا يُنَاسِبُ الاكتفاءَ، والوجهُ في الفتحِ أنَّه اجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ؛ فاستثقلُوا؛ فحذفُوا إحدَى يائي النسبةِ، ثُم أدغمُوا الثَّانية في ياءِ المتكلِّم، وياءِ المُتكلِّم تفتحُ سِيَّمَا عندَ التقاءِ السَّاكنينِ؛ فاختلافُ الرّوايتينِ مبنيٌّ على أنَّ المحذوفَ ياءُ المتكلِّمِ أو إحدى يائي النّسبة" [78] أما الشاهد من النظم : **قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ... قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ**

ومعناه: يا هذه هل لك فيّ؟[79] والشاهد فيه قوله: (فيِّ) حيث كسر ياء المتكلم، وفتحُ ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع في الاستعمال، وكسرها لغة قليلة، حكاها أبو عمرو بن العلاء، والفراء، وقطرب[80] ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين، وذلك أنَّ ياء الإعراب ساكنة وياء المتكلم أصلها السُّكون، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين؛ ثم أنها تشبه هاء الضمير في أنَّ كلاًّ منهما ضمير على حرف واحد و(هاء) الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وتكسر بعد الكسرة والياء ساكنة؛ فتكسر كما تكسر الهاء في: (عَلَيْهِ) وبنو يربوع يصلونها بياء، وزعم قطربٌ أنها لغة بني يربوع؛ فإنه قال: يزيدون على ياء الإضافة ياء؛ وقال الفراء: فإن يك ذلك صحيحاً، فهو مما يلتقي من الساكنين فنخفض الآخر منها[81]. وقد تحدث صاحب (التحرير والتنوير) على هذه المسألة، وذكر العلة، ونسب الرجز، وذكر أقوال العلماء: إلَّا أنَّ كسرَ ياءِ المتكلِّمِ في مثلِهِ نادرٌ، وأنشد في تنظيرِ هذَا التّخلّصِ بالكسرِ قولُ العجليِّ: **قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ ...**

أراد: هل لكِ فيّ يَا هذهِ؟ وقالَ الفارسيِّ: زعمَ قطربٌ إنّها لغة بني يرْبُوعٍ، وعنْ بنِ العلاءِ أنّه أَجاز الكسر، واتّفقَ الجميعُ على أنّ التّخلّص بالفتحة في مثلِهِ أشهرُ من التّخلّصِ بالكسرةِ وإن كان التّخلّصُ بالكسرةِ هو القياس[82].

ومثله: **عليٍّ لعمرٍو نعمة بعد نعمة ... لوالده ليستْ بذات عقاربِ**

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيتَ وَلاَ لَو أنِّي[83]

المطلب الثاني: إعراب ياء المتكلم وأحكام أخرى

تكملة للفائدة فقد جمعتُ بعضا من الأمثلة لتكون نماذجا للإعراب؛ فعلامة ياء المتكلم أنها تكونُ زائدةً على الكلمةِ أيْ ليستْ من الأصول فلا تجيءُ لاما من الفعلِ أو الاسم؛ فهي كهَاء الضّميرِ وكافه؛ فتقولُ في نفسي: نفسهُ ونفسكَ، ووزن نَفْسِي: فَعْلِي، وهكذا في بقية الأمثلة، وَفِي ضربني: ضربهُ وَضربكَ; وَفِي يُكرمني: يُكرمهُ وَيُكرمكَ، وفي إنِّي: إنَّه وإنَك، وفي لِي: لهُ ولك، أما الأمثلة: فـ(قام غلامي) الميم لا بد أن تكون مكسورة؛ لأنه اسم صحيح، ولأن ياء المتكلم لا يناسبها إلا الكسر، فـ (غلامِـ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء للمتكلم في محل نصب مفعول به. ونحو: (أخي مجتهد) فـ (أَخِـ) مبتدأ: مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياءِ المتكلم منع من ظهورها حركةُ المنَاسَبَةِ، و(أخِ) مضاف والياء للمتكلم في محل جر مضاف إليه. ونحو: (ضربـني زيد) (ضربَـ): فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. ونحو:(ضيفي أكرمن) فـ (فضيفِـ) مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة، والياء في محل جر؛ لأنها مضاف إليه، و(أَكْرَمَنِ) ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية، وياء المتكلم المحذوفة في محل نصب مفعول به. ونحو: (منّي الصفح): (من) حرف جر، النون للوقاية، والياء للمتكلم في محل جر، ونحو: (لي فيك أمل) اللام: حرف جر مبني على

الكسر، والياء للمتكلم في محل جر، يلاحظ أن هناك نوع مشترك بين محل النصب ومحل الجر، وهذا النوع المشترك بينهما ثلاثة ضمائر؛ ياء المتكلم، وكاف المخاطب بنوعيه؛ وهاء الغائب بنوعيه، ويلاحظ أيضا: أن ياء المتكلم إن كانت مجرورة بحرف جر فإن كان حرف الجر (مِن) أو (عنْ) وجب الإتيان بنون الوقاية، وحذفها شاذ؛ وإن كان حرف الجر غيرهما وجب حذف النون. إذًا ياء المتكلم تكونُ مع الاسمِ مجرورةَ المحلّ، ومع الفعلِ منصوبتهُ، ومعَ الحرفِ منصوبتهُ ومجرورتهُ بحسبِ عملِ الحرفِ. وهناك سؤال: **هل (ياء المتكلم) من الضمائر التي قد تكون بمنزلة المنفصلة؟** لم أعثر على قول يفيد أن ياء المتكلم بمنزلة المنفصلة (حسب اطلاعي المتواضع) غير الذي ورد في (إعراب القرآن العظيم) للأنصاري في قوله: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾[الأعراف، 196] "إن قيل: كيف ساغ الجمع بين ثلاث ياءات؟ قيل: جاز ذلك؛ لأن الثالثة ياء النفس، وياء النفس بمنزلة المنفصلة"[(84)]. أي: تكون ياء النفس (إياي) من الضمائر المنفصلة وتختص حينئذ بمحل النصب، إن هذا السؤال مَسْهوٌّ عنه وعن جوابه من النحاة.

ياء المتكلم بعد (لولا): ياء المتكلم لا تكون في محل رفع، ولكنها قد تقع أحيانا بعد (لولا) والتي لا يقع بعدها إلا المبتدأ، فيقال: (لولا زيدٌ لضاع الحق) و(لولايَ لضاع الحق) قال في: (شرح التصريح على التوضيح) متحدثا عن ياء المتكلم: "فإنها لا تكون في محل رفع أصلا"[(85)]. فكيف يعرب هذا الضمير الواقع بعد (لولا)؟ وهل هذا التعبير جائز أو غير جائز؟ اختلف النحاة في مثل: (لولاي) أهو جائز أم لا؟ فقال أبو العباس المبرد: هو تعبير غير جائز عربية، وقد ناقش سيبويه والأخفش واستشهد بالنظم وجاء بآية: أما (لولاك) فإن سيبويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء[(86)]، فيقال: إذا قلت (لولاك) فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة، وضمير النصب كضمير الخفض؟ فتقول إنك تقول لنفسك: (لولاي) ولو

كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء، كقولك: رماني وأعطاني، قال يزيد بن الحكم الثقفي: **وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي**

فيقال له الضمير في موضع ظاهره، فكيف يكون مختلفاً؟ وإن كان هذا جائزاً، فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه، نحو: (إنّ) وما كان معها في الباب؟ وزعم (الأخفش سعيد) أنه ضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض والنصب، فيقال: فهل هذا في غير هذا الموضع؟ قال أبو العباس: والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت[87]، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ، 31] وقال غيره من العلماء: هو جائز لوروده في كلام العرب المحتجّ بكلامهم، غير أنه ليس بالمنهج المطرد، قال أبوسعيد السيرافي: "ما كان لأبي العباس المبرد أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"[88] وقال محمد محيي الدين معارضا المبرد: "وما كان لأبي العباس المبرّد أن ينكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب، وهو يروي هذا البيت في الكامل" يمكن القول لقد اختلف النحاة في صحة هذا التعبير، ولهم فيه ثلاث مذاهب: مذهب سيبويه: ياء المتكلم في (لولايَ) في محل جر بـ (لولا) و(لولا) حينئذ حرف جر[89] ومذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين: أن الضمير المتصل (الياء) موضوع موضع الضمير المنفصل؛ ومحله من الإعراب الرفع؛ ومذهب المبرد: أن هذا الاستعمال خطأ، لم يرد عن العرب[90].

نون الوقاية والغرض منها ومواضع دخولها: من المسائل المتفق عليها عند النحاة وجوب دخول نون الوقاية على بعض الكلمات، والغرض منها وقاية الفعل من الكسر (أما الاسم فلا يحتاج إلى النون معها لأنه يدخله الجر) قال الرضي: "اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره"[91]، وجاء في: جامع الدروس العربية: "إذا لحقت ياءُ المتكلم الفعلَ، وجب الفصلُ بينهما بنونٍ

تُسمى (نون الوقاية) لأنها تَقي ما تَتَّصلُ به من الكسر"[92] (أي: تَحْفَظُهُ منهُ) تقول: أكرَمَنِي زيد، ويُكرِمُني بكر، وأكْرِمْني، وتكرمونَني أنتم، وأَكرِمْتَني أنت، وأكرَمتْني هند؛ أما مواضع دخولها بالإجماع؛ فإنها تلحق (نون الوقاية) الكلمة إن كانت ياء المتكلم منصوبة، وناصبها فعل، نحو: أكرمني، أو إن كانت هذه الياء منصوبة وناصبها حرف ناسخ، نحو: (ليت) فإن نون الوقاية لا تحذف منها ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾[النساء، 73] وإن حذفت لا تحذف إلا شذوذا؛ أما (لعل) فالأفصح لا تلحقها النون ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾[غافر،36]؛ أما (لدن) فالأفصح إثبات النون ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف، 76] أما الحرف، نحو: (إنَّني) وهي جائزة الحذف والإثبات في الأحرف المشبهة بالفعل: (إنّي)، كما تلحق أيضاً قبل (الياء) المجرورة بحرفي (من) و(عن) وبأفعال (خلا) و(عدا) و(حاشا). (مِنّي- وعنّي- وخلاني- عوداني- وحاشاني[93] قال ابن مالك: وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسي قَدْ نُظِمْ

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

وفِي لَدُنِّي لَدُني قَلَّ وَفِي ... قَدْني وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيْضاً قَدْ يَفِي[94]

ومثلما أجمعوا على الغرض من نون الوقاية ومواضعها؛ فقد أجمعوا –أيضا- على تعريفها، وهي: "نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم"[95]، ولكن الخلاف وقع في (أفعل التعجب) هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ جوز الكوفيون (ما أحسني) بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل[96]. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: (ما أَحْسَنَنِي عندك) و (ما أظرفني في عينك) و(ما أعلمني في ظنك) ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم، ألا ترى أنك تقول في الفعل: (أَرْشَدَنِي) و(أسعدني) و(أبعدني) ولا تقول في الاسم: (مرشدني) ولا (مُسْعِدني)[97].وعليه فإن دخول نون الوقاية على (اسم الفعل) مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم، وأنه جامد لا

يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء، وقد رد هذا ابن الأنباري وفنده.

المطلب الثالث: حذف ياء المتكلم

يمكن جمع المواضع التي تحذف فيها (ياء المتكلم): تحذف في النداء، وفي الوقف ، وفي الدعاء، وفي الفواصل (التسجيع) وفي حفظ التوازن؛ ولأجل التخفيف؛ أما الموضع الأول: فتحذف في النداء؛ لمشابهة الياء التنوين ولكثرة الاستعمال، ولم يشر أغلب النحاة إلى تعليل (مشابهة الياء التنوين) وأشار جلّهم إلي (كثرة الاستعمال) وقد أشار ابن يعيش إلى العلتين بقوله: "لم يُثْبِتوا الياءَ ها هنا (يقصد في النداء)كما لم يثبتوا التنوينَ في المفرد، نحو: (يا زيدُ) لأنها بمنزلته، إذ كانت بدلاً منه، وذلك أن الاسم مضافٌ إلى الياء، والياءُ لا معنَى لها، ولا تقوم بنفسها إلَّا أن تكون في الاسم المضاف إليها، كما أن التنوين لا يقوم بنفسه ... فلمّا كانت الياءُ كالتنوين وبدلاً منه، حذفوها في الموضع الذي يُحْذَف فيه التنوين تخفيفًا لكثرةِ الاستعمال"[98]، والسيوطي ذكر علة (كثرة الاستعمال) ولم يذكر علة التنوين: "وغلب الحذف لكثرة استعمالها في النداء مع كسر الميم دلالة على الياء المحذوفة"[99]، ومثّل السيوطي ورد عند (محمود صافي) في إعرابه الآية: ﴿قُلْ يَاعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[الزمر، 10] "(عباد) منادى مضاف منصوب وعلامة النصب الفتحة المقدّرة على ما قبل الياء المحذوفة للتخفيف اتباعا لقراءة الوصل"[100]، وذكر الأشموني إن الأفصح حذف الياء ولم يذكر علة الحذف في قوله تعالى: ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[الزمر، 16] "الأفصح والأكثر من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة"[101]. أما الموضع الثاني: حذف الياء للوقف؛ فذكرها قلة من النحاة؛ ففي(الكتاب) تحت عنوان: (هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف)[102] ذكر فيه علة حذف ياء المتكلم للوقف، وجاء بالآية وذكر القراءة فيها، ثم استشهد بالنظم: قرأ أبو عمرو: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الفجر، 15]على الوقف. وقال النابغة:

إذا حاوَلْتَ في أسدٍ فُجُوراً ... فإنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتَ مِنّ

يريد: مني، وقال أيضا: **وهمْ وَرَدُوا الجِفَار عَلَى تميمٍ ... وهمْ أصْحابُ يومِ عُكاظَ إنّ**

يريد: إني. وجاء في: (أمالي ابن الشجري) ما يفيد حذف الياء في الوقف: حذفت ياء المتكلّم في الوقف[103] كقراءة من قرأ: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾. غير أن هناك من العلماء من خالف ما ذكره سيبويه وابن الشجري، فعندهم أن الياء حذفت لمناسبة الفاصلة أو للاختصار؛ فقد جاء في: (الجدول في إعراب القرآن) "(النون) في (أكرمن) للوقاية جاءت قبل ياء المتكلّم التي حذفت لمناسبة الفاصلة"[104]؛ وفي: (إعراب القرآن وبيانه) "فأما الإنسان فقائل ربي أكرمني وقت الابتلاء، وربي: مبتدأ، وجملة أكرمني: خبر، وحذفوا الياء من (أكرمن) اختصارا"[105]. ولم يذكر الرضي موضع الحذف في: (شرح شافية ابن الحاجب) "يجوز الوقف عليه بحذف الياء وسكون النون"، كقوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[106]. ويمكن الاستشهاد بآية أخري لندلل على موضع حذف ياء المتكلم للوقف، قال تعالى: ﴿وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ (17) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ [الزمر 17،18] فالياء في الآية: (17) عند وصلها بالآية: (18) تبقى مفتوحة، وعند الوقف على الآية (17) تحذف بسبب الوقف، "عن اليزيدي مفتوحة في الوصل، محذوفة في الوقف، وهو عندي قياس قول أبي عمرو في اتباع المرسوم عند الوقف"[107]. أما الموضع الثالث: فهو حذف ياء المتكلم في الدعاء؛ فإذا أضفت لفظ (الرب) خاصة تحذف هذه الياء، قال في البرهان في علوم القرآن: كذلك سقطت (ياء المتكلم) في موطن الدعاء، مثل: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾[الأعراف، 151] على حذف الياء لعدم الإحاطة به عند التوجه إلى الله تعالى لغيبتنا نحن عنا الإدراك [108]. ويلاحظ أن هذا الموضع قلَّ من ذكره من النحاة –حسب اطلاعي– وربما نعلل ذلك بأنه لا فرق بين النداء والدعاء لغويا، وقد أشار في(النحو الوافي) إلى هذا الموضع إشارة خفيّة، عند حديثه عن (إضافة ياء المتكلم): "الياء محذوفة من غير عوض عنها، مع وجود ما يدل عليها،

كالكسرة قبلها، مثل: يا رب ساعد، وأصلها: يا ربي"[109]، وجاء في كتاب الكليات[110]: "وحذف المضاف إليه يكثر في ياء المتكلم نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾' [الأعراف، 151] أما الموضع الرابع: فهو حذف ياء المتكلم في الفواصل (التسجيع) [111] "اصطلحوا أيضاً على حذف ياء النفس في التسجيع, نحو قولهم: (كلمن) و (قاتلن), وهذا جائزٌ صحيحٌ في التسجيع, والنحويون يسمونه الفواصل, ومثله: ﴿فيقول ربي أكرمن﴾ كما قال الأعشى:

فهل يمنعني ارتيادي البلاد ... من حدث الموت أن يأتين[112]

أما الموضع الخامس: فهو حذف ياء المتكلم في: (حفظ التوازن) بين الكلمات، وربما يكون هو نفس (الفواصل) غير أن بعض العلماء أدرجه مفردا دون الأول، قال في: فقه اللغة وسر العربية: "ومما حذفته العرب لتحقيق المحاذاة بين الكلمات قول لبيد بن ربيعة: **إنَّ تَقْوَى ربِّنا خيرُ نَفْلْ... وبإذن الله ريثى وعَجِلْ**

فكلمة (عَجِلْ) أصلها: عَجلي، بإلحاق ياء المتكلم، ولكنه حذفها لتحاذي كلمة: (نَفلْ). ومنه قول الأعشى : **ومن شانئٍ كاسفٍ وجهه... إذا ما انتسبْتُ له أنكَرَنْ**

فكلمة: (أنكرن) أصلها: أنكرني، بإلحاق ياء المتكلم، ولكنه حذفها واكتفى بنون الوقاية ساكنة لمحاذاة قافية الأبيات[113]. ويمكن أن نعتبر الحذف لتحقيق التوازن بين الكلمات؛ قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾[القمر، 16] بحذف ياء الإضافة؛ وأصلها: ونذري، كل ذلك من أجل تحقيق الجانب الجمالي في الكلام المتمثل في المحاذاة أو المناسبة بين الكلمات، وأشار إلى هذا الجانب علماء البلاغة دون علماء النحو، قال مؤلف: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، قول الله عزَّ وجل: ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[سبأ، 45] أي: فَكَيْفَ كَانَ إِنْكَارِي؟ فحذف من (نكير) ياء المتكلم، والداعي النَّسَقُ الجمالي في رؤوس الآيات في السورة، ونظيره: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[غافر، 5] أي: فكيف كان عقابي؟ أي: فكيف كان عذابي ونُذُرِي؟ والداعي في

كلّ ذلك مراعاة النسق الجماليّ في رؤوس الآيات[114]. أما الموضع السادس، فهو لغرض التخفيف؛ فقد أشار إليه بعضهم بقوله: "يجوز حذف هذه الياء مع الأفعال تخفيفا"[115]، ككقوله تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ و﴿وَاتَّقُونِ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة، 197] ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة، 152].

ومن خلال مناقشتي لهذه الفقرة يمكن القول: إني حاولت أن أذكّر ببعض القواعد النحوية وبالمجهودات التي بُذلت بغية تذليل الصعوبات التي تعترض القواعد النحوية، ثم إنه بدا واضحا أن اللغويين على حق حين أكدوا على ضرورة دراسة فروع اللغة على أساس أنها كتلة واحدة يتمّم بعضها بعضا ولا يمكن استغناء فرع عن آخر.

النتائج:

*عُرِضَت أحكام ياء المتكلم مبثوثة في كتب النحو في عناوينَ غير منتظمة.

* استعمال مصطلح (ياء المتكلم) أولى بالاختيار لكونه أدلَّ على المقصود من غيره، ولكونه أشهر من بعض المصطلحات التي يمكن أن تكون بمعناه.

*إذا كان الضبط لم يُحْدِثْ اختلافا في المعنى، وحُمِلَ على تعدد اللغات في الكلمة الواحدة، صار ضربا من ضروب التيسير على أهل اللغة من حيث هو توسعة في النطق وعدم اقتصاره على شكل معين.

*احتوت العربية الفصحى العديد من اللغات (اللهجات)، وقد تبين من خلال الدراسة أن القراءات قد حافظت على الكثير من هذه اللغات.

*هناك تلازماً بين النّحو والقرآن الكريم، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، ولا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته.

*إن دراسة النحاة لياء المتكلم تفتقر إلى المنهجية المحددة القائمة على التقسيم والتصنيف. فما صنفوه عن ياء المتكلم لا يعدو أن يكون إضاءاتٍ موزعة ذات فوائد متفرقة أفاد منها الدارسون في هذا المجال.

*يجدر القول: إن الكثير من المفاهيم النحوية تحتاج إلى النظر فيها بجدّ وبموضوعية، وخاصة التي ما زالت غامضة عند الكثير من الباحثين، ونأمل أن تتضافر الجهود للحصول على تجديد كامل للمفردات النحوية.

الهوامش:

[1]) الارتشاف 911/2.

[2]) همع الهوامع223/1؛ هناك اصطلاحات تماثلها، مثلا كحد (المعرفة) حاشية الصبان 1/ 158".

[3]) شرح القطر، ص: 129.

[4]) المشكل 184/1.

[5]) انظر: الحدود في علم النحو، ص: 441.

[6]) انظر: شرح الأزهرية، ص: 22.

[7]) حاشية الآجرومية، ص: 63.

[8]) شرح الآجرومية، ص: 24.

[9]) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص: 430.

[10]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 6/ 2562 (يا)

[11]) انظر: النشر في القراءات العشر 2/ 161.

[12]) انظر: شرح ابن عقيل 1/ 89.

[13]) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 349.

[14]) انظر: مقدمات في علم القراءات، ص: 138؛ وشرح طيبة النشر في القراءات العشر 1/ 383 .

[15]) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 349.

[16]) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 206.

[17]) شرح المفصل لابن يعيش 2/ 209.

[18]) كتاب منازل الحروف للرماني، ص: 27.

[19]) ووسم ياء النسبة بياء الإضافة؛ فقال: "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة" الكتاب 3/ 154.

[20]) انظر: النشر في القراءات العشر 2/ 161.

[21]) انظر: الجدول في إعراب القرآن 2/ 67.

[22]) ديوان الإلبيري، ص: 99.

[23]) حروف المعاني بين الأصالة والحداثة ص: 75.

[24]) الألفية، مطبوعة مع شرح ابن عقيل 1/ 92.

[25]) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، ص: 295.

[26]) النحو الوافي 1/ 280.

[27]) شمس العلوم ودواء كلام العرب 7394.

[28]) انظر: تفسير البحر المحيط 8/ 423 ؛ والمزهر في علوم اللغة 1/ 290.

[29]) جاء في: شرح التصريح 1/ 100: "ألفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا، وذلك مفهوم من قول الناظم: وكل مضمر له البنا يجب" .

[30]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 6/ 2562 [يا].

[31]) شرح التصريح على التوضيح في النحو 1/ 739.

[32]) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك 3/ 230.

[33]) شرح ابن عقيل 3/ 92؛ و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2/ 834.

[34]) شرح ابن عقيل 3/ 92.

[35]) شرح طيبة النشر للنويري 2/ 81.

[36]) حجة القراءات ص: 94.

[37]) النشر في القراءات العشر 2/ 161.

[38]) الإسكان في هذا الباب أصل الأول؛ لأنه مبنى، وتثقل حركة حرف العلة ولو كانت فتحة؛ فلهذا أسكنوا: (معدى كرب) منصوبا والفتح فيه أصل ثان؛ لأنه اسم على حرف واحد غير مرفوع". شرح طيبة النشر للنويري 2/ 81.

[39]) انظر: النشر في القراءات العشر 2/ 162-171.

[40]) هذه المسألة وردت في: مسائل خلافية في النحو ص: 83، تحت عنوان: (الاخْتِلَاف فِي الاسم الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم).

[41]) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 206.

[42]) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري 1/ 67؛ وانظر: مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري ص: 86وفيه: "وَلَا يجوز أَن يُقَال: لَيْسَ بِذكر وَلَا انثى".

[43]) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو 1/ 41.

[44]) الكتاب لسيبويه 2/ 385؛ وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه 88/2.

[45])شرح الآجرّمية لمحمد بن صالح العثيمين، ص: 226.

[46]) انظر شرح المفصل لابن يعيش 206/2؛ والارتشاف 535/2.

[47]) تسهيل الفوائد ص 161.

[48]) انظر الجمل للجرجاني ص 11؛ وارتشاف الضَّرَب 536/2.

[49]) نص على أنه مبني –أيضا– ابن الخباز في الغرة المخفية 110/1.

[50]) قول ابن الخشاب في المرتجل ص: 109.

[51]) انظر: الخصائص 57/3.

[52]) كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يدعو ربه فيقول: "أصلحْ لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي". الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم4/ 2087.

[53]) "(مُصْطَفَى)، و(مُعَلّى) إذا أضفتَهما، قلت: (مصطفايَ) و(مُعَلايَ)؛ فلا يجوز إسقاطُ الياء منهما". شرح المفصل لابن يعيش 1/ 349.

[54]) العامَّةُ (والِدَيَّ) بألفٍ بعد الواو وتشديدِ الياء. انظر: الدر المصون، ص: 3630.

[55]) اللباب في علوم الكتاب 19/ 402.

[56]) انظر: شرح المفصل لابن يعيش 2/ 206.

[57]) انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 2/ 382.

[58]) انظر: الكتاب لسيبويه 2/ 210.

[59]) الأصول في النحو 1/ 340.

[60]) شرح المفصل لابن يعيش 1/ 350؛ وانظر: اللمحة في شرح الملحة 2/ 613.

[61]) جامع الدروس العربية 3/ 159.

[62]) النحو الوافي، 4/ 60.

[63]) (تفسير سورة يوسف: يا أسفا) اللباب في علوم الكتاب 11/ 189.

[64]) (بمصرخي) "قرأ حمزة بكسر الياء، والباقون بفتحها، يعقوب عليه بهاء السكت". البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص: 173؛ وجاء في: تحبير التيسير في القراءات العشر ص: 424–425: "بِكَسْر الْيَاء وَهِي لُغَة حَكَاهَا الْفراء وقطرب وأجازها أَبُو عَمْرو، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا".

[65]) "السَّاكِنَ إِذَا حُرِّكَ حُرِّكَ بِالْكَسْرِ كَمَا فِي: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾". مرقاة المفاتيح 2/ 548.

[66]) معاني القرآن للفراء، 2/ 75.

[67]) معاني القرآن للزجاج 159/3.

[68]) انظر قول قطرب، في: البحر المحيط 6/ 428.

[69]) انظر قول القشيري في: الجامع لأحكام القرآن، 9/ 357.

[70]) حجة القراءات، ص: 378.

[71]) رسالة الغفران، ص: 151.

[72]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها 2/ 49.

[73]) انظر: القراءات وأثرها في علوم العربية 1/ 178.

[74]) جاء في: التاج 12/ 310.[حور]"حَوارِيّ منسوب إِلى حَوَارٍ، وحَوَارِيُّ الرجلِ: خاصَّتهُ ".

[75]) شرح النووي على مسلم 1/ 188.

[76]) انظر: شرح السيوطي على مسلم 5/ 396.

[77]) حاشية السندي على سنن ابن ماجه 1/ 59.

[78]) حاشية السندي على سنن ابن ماجه 1/ 59.

[79]) التحرير والتنوير 13/ 220.

[80]) انظر: شرح الكافية الشافية 1/ 69.

[81]) انظر: اللباب في علوم الكتاب 11/ 372.

[82]) انظر: التحرير والتنوير 13/ 220.

[83]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك 3/ 40.

[84]) إعراب القرآن العظيم المنسوب للأنصارى ص: 292.

[85]) شرح التصريح على التوضيح 1/ 99.

[86]) جاء في: الكتاب، 2/ 373: "هذا باب ما يكون مضمَراً فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أُظهر بعده الاسم، وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع ".

[87]) الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، 3/ 247.

[88]) النص في: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 2/ 567.

[89]) انظر: الكتاب، لسيبويه 2/ 373.

[90]) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 2/ 564.

[91]) شرح الرضي على الكافية 2/ 449.

[92]) جامع الدروس العربية للغلاييني ص: 65.

[93]) انظر: شرح ابن عقيل1/92،98.

[94]) الألفية مطبوعة مع شرح ابن عقيل 1/92،94.

[95]) الجنى الداني في حروف المعاني ص: 150.

[96]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك 1/ 102.

[97]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 1/ 106.

[98]) ابن يعيش 1/ 349؛ وجاء في: سيبويه 2/ 209: "وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم".

[99]) انظر: الهمع 4/300.

[100]) الجدول في إعراب القرآن 23/ 159.

[101]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك 3/ 40.

[102]) الكتاب لسيبويه (4/ 185.

[103]) انظر: أمالي ابن الشجري 2/ 291.

[104]) الجدول في إعراب القرآن 30/ 324.

[105]) إعراب القرآن وبيانه 10/ 475.

[106]) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين 1/ 546.

[107]) تحبير التيسير في القراءات العشر، ص: 535.

[108]) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي 1/ 405.

[109]) النحو الوافي1/ 201.

[110]) كتاب الكليات ص: 387.

[111]) جاء في: سر الفصاحة ص:172 "وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً وفرقوا فقالوا: إن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل التي تتبع المعاني ولا تكون مقصودة في أنفسها، وقال الرماني: إن الفواصل بلاغة والسجع عيب".

[112]) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص: 179.

[113]) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص: 231.

[114]) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 2/ 258.

[115]) شمس العلوم 7396.

المصادر:

***القرآن الكريم.**

– **الأصول في النحو**، لابن السراج، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (3) 1988م.

– **إعراب القرآن العظيم**، لزكريا الأنصاري، تحقيق: موسى مسعود، دار ابن حزم (بيروت) الطبعة: الأولى، 1431 هـ.

– إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية (حمص) الطبعة:4، 1415 هـ .

– **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، نشر: الخانجي (القاهرة)ط(1) 1991م.

– **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: محمد محيى الدين بن عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، ط(1) 2003م.

– **البحر المديد**، لأحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة، دار النشر: دار الكتب العلمية (بيروت)الطبعة الثانية / 2002 م.

ـ البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي – دار الفكر – الطبعة الثانية، 1398هـ.

– **البدور الزاهرة**، لعبد الفتاح بن عبد الغني، دار الكتاب العربي (بيروت) بدون تاريخ.

– **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد الزركشي: تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) الطبعة: الأولى،1957 م.

ـ البلاغة العربية، لعبد الرحمن الميداني، دار القلم (دمشق) ط (1) 1996م.

– **تاج العروس**، لمحمّد الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بد.ت.

– **تحبير التيسير**، لابن الجزري، تحقيق: أحمد مفلح، دار الفرقان (الأردن) 2000 م.

– **التحرير والتنوير، لمحمد بن عاشور، دار سحنون للنشر (تونس) 1997 م.**

–**تسهيل الفوائد**، لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي 1967م.

- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: عوض ابن حمد القوزي (الطبعة الأولى)1990م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى (2008م).
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، (الرياض) الطبعة: 2003 م.
-**جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني، المطبعة العصريَّة، بيروت 1993م.
-**الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت- بدون تاريخ.
- **الجدول في إعراب القرآن**، لمحمود الصافي، دار الرشيد مؤسسة الإيمان1418هـ.
- **الجُمل**، لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: علي حيدر، نشر: دمشق، سنة: 1392 هـ.
-**حاشية الآجرومية**، لعبد الرحمن قاسم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1988م.
-**حاشية السندي**، لمحمد السندي، دار الفكر، ط(2) بدون تاريخ.
- **حجة القراءات**، لعبد الرحمن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الثانية: 1982م.
-**الحدود في علم النحو**، لأحمد البجائي، تحقيق: نجاة حسن، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) 2001م.
-**حروف المعاني**، حسن عباس، اتحاد الكتاب العرب (دمشق) 2000م.
- **الجنى الداني**، لبدر الدين المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت،1403 هـ.
الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم (دمشق) بد.ت.
- **ديوان أبي إسحاق الإلبيري**، تحقيق: محمد رضوان، دار قتيبة -دمشق- (1981م).
- **ديوان الأعشى الكبير**، شرح: محمد حسين، نشر: مكتبة الآداب (القاهرة) 1950م.

- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة (بيروت) بد.ت.
- **ارتشاف الضَّرْب**، لأبي حيّان الأندلسيّ، تَحْقِيق: رَجَب عُثْمَان، 1418هـ، الخانجي.
- **رسالة الغفران**،لأبي العلاء، تحقيق: إبراهيم اليازجي، أمين هندية (القاهرة) ب.د ت.
- **سر الفصاحة**، لعبدالله سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية (بيروت) ط(1) 1982م.
- **شرح الآجرّمية** لمحمد العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة السادسة، 2012م.
- **شرح الأزهرية**، لخالد بن الأزهري، المطبعة الكبرى (بولاق) القاهرة، بدون تاريخ.
- **شرح الأشموني**، لعلي الأشموني، دار الكتب العلمية (بيروت) ط (1) 1998م.
- **شرح ابن عقيل**، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: لمحمد عبد الحميد، التراث 2005.
-**شرح المفصل**، لموفّق الدين بن يعيش، تقديم: إميل بديع، الكتب العلمية، بدون تاريخ.
ـ **شرح التصريح**، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية (بيروت) 2000م.
-**شرح السيوطي على مسلم**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الأثري، نشر: دار ابن عفان (السعودية) ط (1) 1996م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية (بيروت) 1975م.
ـ **شرح شذور الذهب**، لشمس الدين محمد الجَوجَري، تحقيق: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 2004م.
ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لأبي القاسم محب الدين النُّوَيْري، تحقيق: مجدي محمد سرور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى2003 م.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط(1) 1982.
- **شرح النووي على مسلم**، لأبي زكرياء النووي، دار إحياء التراث العربي 1392هـ .
ـ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** لنشوان الحميرى اليمني، تحقيق: حسين العمري، دار الفكر المعاصر (بيروت)، الطبعة(1) 1999م.
- **الصحاح**، لإسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين 1987م.

- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد النجار، مؤسسة الرسالة، 2001م.
- **عمدة الكتاب**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم، 2004.
- **الغرة المخفية**، لابن الخباز، تحقيق: حامد العبدلي، دار الأنبار–بغداد– بد.ت.
ـ **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، النظم لمحمد القلاوي الشنقيطي، الشرح لأحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2010م.
- **فقه اللغة وسرُّ العربية**، لعبد الملك محمد أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، نشر: دار التراث العربي، الطبعة (1) 2002م.
- **القراءات وأثرها في علوم العربية**، لمحمد محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية 1984م.
- **الكتاب**، لأبي بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، بدون تاريخ.
- **كتاب منازل الحروف**، لأبي الحسن الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر (الأردن) بدون تاريخ.
ـ **لسان العرب**، لمحمد بن منظور، دار صادر (بيروت) الطبعة: الثالثة 1414 هـ.
ـ **اللباب**، لأبي حفص عادل، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية1998م.
- **اللمحة في شرح الملحة**، لمحمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) بدون تاريخ.
- **المحتسب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف (السعودية) 1999م.
- **المرتجل**، لعبد الله بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق 1392 هـ.
ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لعلي بن سلطان بن الملا الهروي، نشر: دار الفكر (بيروت) ط (1) 2002م.
ـ **المزهر**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد منصور، دار الكتب العلمية 1998م.
ـ **مسائل خلافية في النحو**، لأبي البقاء العُكْبُري، دار الشرق العربي 1992م.
- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي ابن أبي طالب القيسي، مؤسسة الرسالة 1405هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الناشر: عالم الكتب (بيروت) الطبعة: الأولى 1988 م.

ـ **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ورفيقيه، عالم الكتب (بيروت) ط(3) 1403هـ.

ـ **مقدمات في علم القراءات**، لمحمد مفلح، دار عمار، عَمّان– الأردن، ط1،2001م.

ـ **النحو المُيسر**، لمحمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث (دمشق) 1997م.

– **النحو الوافي**، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة: (15) بدون تاريخ.

– **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

–**همع الهوامع**، للسيوطي، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، 1980م.